

Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie,
des Mines et de
l'Environnement



المملكة المغربية
وزارة الطاقة
والمعادن
والبيئة



مذكرة
متعلقة بمقترنات
قطاع الطاقة والمعادن
**للمساهمة في بلورة النموذج
التنموي الجديد**

ماي 2020

الفهرس

3.....	السياق العام
4.....	ا.قطاع المعادن.....
4.....	تموقع المغرب في قطاع المعادن
4.....	المعادن كمحرك للنمو الاقتصادي وحافز للتنمية المحلية
4.....	1. تثمين الإنجازات.....
5.....	2. إصلاحات تشريعية وتنظيمية من أجل قطاع أكثر جاذبية للاستثمارات.....
6.....	3. الأوراش والمشاريع الكبرى في قطاع المعادن.....
7.....	4. تبسيط المساطير الإدارية لتشجيع الاستثمارات في القطاع
7.....	5. كون الرأسمال البشري بوصفه الدعامة الرئيسية للتنمية المستدامة والمنصفة.....
8.....	6. عزيز التعاون الدولي.....
9.....	7. خلاصة حول المقتراحات.....
11.....	II. قطاع الطاقة.....
11.....	نموذج طاقي متميز على الصعيد الإقليمي
11.....	الطاقة كمحرك للنمو الاقتصادي وحافز للتنمية المحلية
11.....	1. تثمين الإنجازات.....
12.....	2. إصلاحات تشريعية وتنظيمية ومؤسسية من أجل قطاع أكثر جاذبية للاستثمارات.....
13.....	3. الأوراش والمشاريع الكبرى في قطاع الطاقة.....
19.....	4. خلاصة حول المقتراحات.....
23.....	III. خلاصة: إعداد نموذج متوفّر فيه مقومات الاستدامة، قادر على خلق الثروة والشغل وعلى توفير العدالة الاجتماعية على حد سواء.....

السياق العام

عرفت المملكة المغربية خلال العشرين سنة الأخيرة تطويرا ملحوظا في المناخ السوسيو اقتصادي، اتسم بوضع مجموعة من الإصلاحات والأوراش الكبرى مكنت المغرب من الارتفاع سبع مراتب في تقرير ممارسة الأعمال برسم سنة 2020 إلى الرتبة 53 من بين 190 بلدا. الشيء الذي يؤكد نجاعة هذه الإصلاحات التي باشرتها المملكة حيث يظهر جليا أنها بدأت تؤتي أكلها على أرض الواقع لفائدة عموم المواطنين والمقاولات والمستثمرين من حيث تبسيط المساطر وتشجيع وحماية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتقليل المدة الازمة للربط بالكهرباء وتسلیم الرخص. إلا أنه ومع ذلك هناك العديد من المؤشرات التي تستنكر حقيقة متناقضه مع هذا التطور.

"إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملمسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والاحتياجات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العارقين التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة".

مقططف من الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة. يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017

"إلا أننا ندرك بأن البنيات التحتية، والإصلاحات المؤسسية، على أهميتها، لا تكفي وحدها. ومن منطلق الوضوح والموضوعية، فإن ما يؤثر على هذه الحصيلة الإيجابية، هو أن آثارها التقدم وهذه المنجزات، لم تشمل، بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي. ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى".

مقططف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، يوم 29 يوليوز

2019

أمام هذا الواقع وتفعيلا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله انخرطت جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات التشريعية والمجتمع المدني لإعداد نموذج تنموي جديد يواكب المستجدات ويستجيب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

وفي هذا الإطار بادرت وزارة الطاقة والمعادن والبيئة للانخراط في هذا المشروع والمساهمة في هذه الدينامية لإنماء المقترنات التي من شأنها بلوة تصور واضح لنموذج تنموي جديد. وذلك عبر تحليل الوضعية الحالية لقطاع الطاقة والمعادن ومن ثم تقديم مقترنات موضوعية واقعية وذات الطابع الدامج.

أ. قطاع المعادن

موقع المغرب في قطاع المعادن

إن قطاع المعادن يعتبر من القطاعات الاستراتيجية ببلادنا باعتبار التجربة العربية التي راكمها المغرب في الميدان المعدني من حيث الإمكانيات الموجودة بفضل تواجد بنية جيولوجية ملائمة مكنت من تنمية النشاط المنجمي بمختلف جهات المملكة بالإضافة إلى حجم الاستثمارات التي يعرفها مجال البحث والاستغلال في قطاع المعادن والهيدروكربورات، الذي مكن من تصنيف المغرب ضمن البلدان الرائدة في استغلال العديد من المعادن، علما أن الاستثمارات الحالية لا تغطي كل الإمكانيات المحتملة، حيث لا يزال باطن أرض التراب المغربي قيد الاستكشاف.

المعادن كمحرك للنمو الاقتصادي وحافز للتنمية المحلية

يشكل قطاع المعادن ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، وتتجلى أهمية هذا القطاع خاصة في مساهمته في الناتج الداخلي الخام وحصته في الصادرات الوطنية بأكثر من 20,9 %. كما يعتبر نشاطا بديلا بالمناطق النائية وموarda لخلق الثروة . وبالنسبة للصناعة الفوسfatية، يتتوفر المغرب على أكبر احتياطي من الفوسفات في العالم (حوالي 71 % من الاحتياط الدولي) ويعتبر المصدر الأول للفوسفات ومشتقاته (أكثر من 160 زبون عبر القارات الخمس). ومن هنا المنطلق فإن القطاع المعدني يعتبر رافعة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا وجهويا ومحليا، ويمكن بذلك أن يلعب دورا محوريا في إطار النموذج التنموي الجديد.

1. تثمين الإنجازات

يتمتع قطاع المعادن بمواطن القوة التي تتجلى في المعرفة الفنية التي لا يمكن إنكارها، وإمكانيات التعدين الوعادة بالتراب المغربي إلى جانب القوى العاملة الماهرة. ومع ذلك، لا ينبغي أن تحجب هذه الإمكانيات التحديات التي يواجهها القطاع من أجل تلبية متطلبات التطوير، ولا سيما الحاجة إلى اكتشاف رواسب معدنية جديدة، وصيانة وتطوير الأنشطة الحالية لضمان استدامة نشاط التعدين.

تضاف إلى هذه التحديات الداخلية تلك المرتبطة بالعولمة ورأسم المال، والقدرة التنافسية وعدم استقرار سوق المواد الخام.

مقترنات:

إن تثمين المكانة التي يتميز بها قطاع المعادن والعمل على تأهيله لرفع التحديات بغية تعزيز دوره كرافعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب اعتماد استراتيجية مندمجة لتطوير هذا القطاع وفقا للسياسة الحكومية التي تهدف إلى إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة ضمن مقايرية مستدامة.

وفي هذا الإطار وجب وضع استراتيجية تشمل جميع الأنشطة سواء كانت قبل أو بعد الإنتاج، مع إعطاء الأولوية للمساهمة الفعالة والمسؤولة للقطاع الخاص في تطوير صناعة التعدين مع تعزيز دور الدولة في توفير البنية التحتية الأساسية ووضع القوانين التشريعية والتنظيمية الضرورية إلى جانب الترويج. ويستوجب ذلك تنفيذ عدد من الإجراءات على المدى القصير والمتوسط والطويل بهدف تعزيز الإمكانيات الجيولوجية والتعدينية للبلد وما يترتب على

ذلك من تطوير مكانة الثروات المعدنية، وتنوع الموارد، وتوفير مناخ ملائم لتشجيع الشراكات واعتماد إجراءات تحفيزية قانونية ومالية.

وتتركز مبادئ هذه الاستراتيجية على:

- تكيف الإطار التشريعي والآليات التمويلية والضريبية للطموحات الجديدة للقطاع.
- إعادة التنظيم المؤسسي للقطاع.
- دور الدولة في إعداد البنية التحتية الجيولوجية الازمة والتنقيب عن المعادن، وكمسؤولة عن التقنيين والترويج.
- تقوية ودعم البنيات الأساسية للمختبرات، وذلك حتى يتسم القيام بتحاليل العينات المعدنية في مستوى عال وبمواصفات دولية.
- تنمية نسيج تنافسي من الفاعلين، مع إعمال مبدأ خلق التوازن بين الشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى بالقطاع.
- تشجيع الاستثمار في القطاع لتوطين التصنيع وذلك بإنشاء منصات صناعية محلية لثمين الموارد المعدنية المستخرجة بغية إيقاف تصدير المواد الخام.
- خلق التوازن بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الوطنية، بشكل يجعل القطاع الخاص قادر على الاستثمار في مجالات الاستكشاف والتطوير والتأمين وبالتالي خلق فرص الشغل، مع تمكينه من الضمانات الضرورية للاستفادة من التمويل.
- نشر المعلومة الجيولوجية الرقمية ووضعها تحت تصرف المستعملين والمستثمرين.

2. إصلاحات تشريعية وتنظيمية من أجل قطاع أكثر جاذبية للاستثمارات

يعد الإطار التشريعي والتنظيمي من بين المحاور ذات الأولوية في الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة لإعطاء دينامية جديدة للقطاع المعدني الوطني. وفي هذا المجال، تتممواصة استكمال الرسانة التشريعية والتنظيمية الخاصة بالقطاع المعدني الوطني، من خلال :

- **عصربنة الإطار القانوني:** تم إصدار القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم الذي يشكل إطاراً محفزاً، وذلك بهدف تشجيع البحث والتنقيب المعدني لاكتشاف مكان جديداً مع ضمان تنمية مستدامة للصناعة المعدنية الوطنية، ووضع مراسيم تطبيق القانون 33.13 المتعلقة بالمعادن. ويقترح تحديد هذا القانون وذلك لمواكبة التصور الجديد للقطاع.
- **إعادة هيكلة النشاط المنجمي** بمنطقة تافيلالت وفجيج، وذلك لضمان انخراط هذا النشاط في منظومة التنمية المعدنية من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات، خاصة من طرف الشباب، مع الحفاظ على حقوق الصناع المنجميين التقليديين. بالإضافة إلى فتح المجال أمام هذه المؤسسة لتأطير ومواكبة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تسريع وتيرة التخريط الجيولوجي، عمدت الوزارة على إطلاق خارطة الطريق الوطنية لتطوير البنية التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية. وفي هذا الإطار، تمت برمجة عدة مشاريع لإنجاز خرائط جيولوجية تستهدف خاصة المناطق الوعادة ذات المؤهلات المعدنية والتي توفر على بنية تحتية جيولوجية ضعيفة. وفي أفق 2025 ستمكن خارطة الطريق من رفع معدلات التغطية لبلادنا كالتالي:

• من 36 % إلى 51 % بالنسبة للخرائط الجيولوجية؛

• من 42 % إلى 49 % بالنسبة للخرائط الجيوفизيائية؛

• من 8 % إلى 25 % بالنسبة للخرائط الجيوكيميائية.

- تأهيل التراث المعدني الوطني: تواصل هذه الوزارة تأهيل هذا التراث المعدني وعقلنته تدبيره، بإلغاء الرخص المعدنية التي تعرف جمودا في نشاطها ووضعيتها رهن إشارة مستثمرين جدد. إذ تم إعداد لائحة تضم أكثر من 3114 رخصة معدنية من بينها 167 رخصة استغلال إلى غاية 30 ديسمبر 2019، بحيث سيتم نشرها لاحقا في الجريدة الرسمية لإعادة منحها مع إصدار قرار يحدد شروط إعادة منحها للمستثمرين المهتمين.

3. الأوراش والمشاريع الكبرى في قطاع المعادن

- وضع برامج مندمجة في مجال المعادن؛

- تعزيز البحث والتنقيب والترويج للمؤهلات المعدنية؛

- متابعة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية على المستوى الدولي في المجالات المتعلقة بالاستغلال وتقديرها وتحمين المواد المعدنية.

مقترنات

يتطلب تطوير مشاريع التعدين والبنية التحتية التي تدعمها تعبئة رأس مال كبير وتهيئة ظروف ملائمة للاستثمار. ولبلوغ هذا الهدف لا ينبغي الاعتماد على الموارد المحلية فقط بل الانفتاح على الموارد والإمكانات المتاحة عبر تعاون دولي متوازن ومنصف. وفي نفس السياق يقترح إحداث خلية اليقظة لمتابعة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي يعرفها القطاع على المستوى الدولي.

كما يقترح كذلك التفكير في وضع مسطرة خاصة بالنسبة لبعض النصوص القانونية التي تكتسي طابع الأولوية، وذلك للتقليل من المدة التي تأخذها مساطر المصادقة، حيث أن هذه المدة يمكن أن تتجاوز في بعض الأحيان سنة، وهي فترة تأثير بشكل مباشر على إنجاز المشاريع والبرامج الاستراتيجية ذات الطابع الاستعجالي.

4. تبسيط المساطر الإدارية لتشجيع الاستثمارات في القطاع

في إطار تبسيط المساطر المتعلقة بمنح تراخيص استغلال الفضلات وأكوام الانقاض المعدنية تم إعداد نظام معلوماتي يسمح للمستثمرين بحجز المواقع المطلوبة موضوع القائمة المنشورة من طرف الوزارة عن طريق البوابة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض.

كما يتم العمل على نشر المعلومة الجيوعلمية الرقمية ووضعها تحت تصرف المستعملين والمستثمرين. وفي هذا الإطار، تم تصميم وتطوير تطبيق جيوفضائي للخرائط الجيوعلمية الوطنية. ويعتبر هذا التطبيق أداة لنشر وترويج المعلومات الجيوعلمية لصالح السلطات العمومية والمهنيين المنجميين والباحثين الوطنيين والدوليين والعموم، وذلك للمساهمة في تقوية جاذبية بلادنا للاستثمار في المجال الجيولوجي والتعددي والنفطي.

هذا بالإضافة إلى تطوير نظام معلوماتي من أجل نزع الصفة المادية للخدمات العمومية المقدمة من طرف الوزارة في مجال المعادن ورقمنة هذه الخدمات التي تم جردتها وتبسيطها. كما سيتم وضع رهن إشارة المرتفقين والمستثمرين نظام معلوماتي جغرافي SIG يتضمن مختلف المعطيات حول الخدمات والمواقع بالإضافة إلى مناطق ذات المؤهلات الاستثمارية العالية.

وفي نفس السياق تسهر الوزارة على إشراك المديريات الإقليمية وتعزيز المهام المنوطة بها عبر التفويض ونقل المسؤوليات وذلك بالموازاة مع مسار اعتماد "ميثاق متقدم للاتمركز الإداري" وتطبيقه.

مقترنات

- تعليم مبدأ نزع الصبغة المادية (dématérialisation) للمساطر الإدارية،
- اعتماد نظم معلوماتية من أجل تقوية آليات الحكامة والمنافسة وإرساء قواعد الشفافية والتنافس الحر والنزاهة.

5. تكوين الرأسمال البشري بوصفه الداعمة الرئيسية للتنمية المستدامة والمنصفة

وعياً منها بالدور الحيوي للموارد البشرية المؤهلة القادرة على تنفيذ مشاريع استراتيجية وطنية، تضطلع هذه الوزارة إلى بناء سياسة مدمجة لتدريب المهارات الوطنية، حيث أضحى من الضروري توفر الإدارة وتزويد القطاع بأفضل الأطر وبالتالي ربط التكوين بحاجيات قطاعات الصناعة الوطنية.

✓ التكوين كأداة لتفعيل الجهة المتقدمة

ولتطوير عرض التكوين المبني في مجال التعدين، والاستجابة لاحتياجات الجهات في مجال التكوين المعدني، ودعم إدماج الشباب، وكذا المساهمة في تنمية الجهات في إطار الجهة المتقدمة، يتم العمل على إنجاز مشروع توسيع شبكة المعاهد الجهوية لتكوين تقنيين متخصصين في مجال المعادن وذلك عبر إحداث معهد لتكوين تقنيين متخصصين في مجال المعادن بكل من جبى درعة - تافيلالت (الرشيدية) وسوس ماسة (تارودانت). وفي هذا السياق يتم العمل على:

- توجيه التكوين نحو تلبية الاحتياجات الصناعية للقطاع؛

- تعزيز قدرات مراكز التكوين في المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، ومعهد المعادن بمراڭاش ومعهد المعادن بتويست؛

- إنشاء مراكز تكوين إقليمية لخلق مؤهلات متخصصة (موارد بشرية مؤهلة) على المستوى الإقليعي للرفع من نسبة تشغيل الموارد البشرية المحلية في الصناعة المعدنية التي تعتبر المورد الاقتصادي البديل لإنعاش الأقاليم والمناطق الثانية؛

- إنشاء مدارس التدريب في المناطق التي تعرف نشاطاً معدنياً.

كما أنه لدعم الشراكة المغربية الإفريقية، سيتم إنشاء وتطوير مركز التميز الأفريقي للمناجم (CEAM) والذي سيلعب دوراً رئيسياً في التكوين والبحث والتطوير في القطاع المعدني على صعيد المغرب وإفريقيا. وسيتم إنشاؤه على مستوى جامعة محمد السادس، حيث تبلغ مساحته 10000 متر مربع، وسيتم تجهيزه بالعديد من المنصات التقنية. ولتحقيق أهدافه، سيعتمد المركز على "المنجم التجريبي" لأنج جرير وكذا على المختبرات والأقسام الأخرى في جامعة محمد السادس. كما سينشئ جسور تعاون مع الجامعات والمدارس المغربية والإفريقية.

✓ دعم التكوين

وبغية دعم التكوين بالقطاع المعدني، يقترح إعادة هيكلة صندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية (FFPIEM)، وفق رؤية جديدة تلبي بشكل أفضل توقعات جميع العاملين بالقطاع، من حيث تطوير المهارات وقدرتهم على مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع، بما في ذلك تفعيل الاستراتيجية الجديدة للقطاع المعدني.

✓ إعمال مبدأ نقل المهارات

ولإعمال مبدأ نقل المهارات، يقترح:

- تكريس مبدأ نقل المهارات داخل القطاع؛

- إعطاء الأولوية وتشجيع المهارات المحلية؛

- وضع نظام لتتبع نقل المهارات الفنية وتقييم التغيرات في الوظائف والمهارات الحساسة في القطاع؛

- تحفيز برامج التكوين لمواكبة احتياجات السوق الوطنية، خاصة مع التطورات الحديثة التي يعرفها القطاع كالصناعة المعدنية.

6. تعزيز التعاون الدولي

يكمن التحدي الحقيقي لقطاع المعادن في القدرة على إيجاد الحل الوسط الصحيح بين متطلبات التنمية وضمان الاستغلال الرشيد المستدام للموارد الطبيعية التي تعزز دينامية النمو دون الإضرار بالبيئة ودون الإسهام في ظاهرة الاحتباس الحراري. ولرفع هذه التحديات، على نطاق عالمي، من الضروري تغيير عادات الإنتاج والاستهلاك بشكل جذري، وإقامة تعاون وثيق بين جميع البلدان، حيث يصعب على أي دولة بمفردها مواجهة هذه التحديات الرئيسية التي تتطلب تحولاً عميقاً للنظام الإنتاجي الحالي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

وفي هذا السياق ينبغي العمل على ترسیخ التعاون المشترك لنقل حقيقي للتكنولوجيا مع دعم مالي معزز من البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لصالح البلدان النامية.

وبالنسبة للمغرب، فإن التعاون هو خيار استراتيجي تمليه المصالح المشتركة وروح التضامن والإخاء النشط. وقد نتج عن ذلك إبرام مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات اتفاق التعاون الثنائي بين المغرب وعدة دول. تغطي هذه الاتفاقيات بشكل خاص المساعدة الفنية والتدريب وتبادل الخبرات في مجالات ذات الصلة بالمعادن والتعدين.

كما ينبغي كذلك إيلاء اهتمام بالغ لتطوير التعاون مع البلدان الإفريقية الشقيقة انسجاما مع الرؤية الملكية التي تهدف إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وذلك بإقامة مشاريع استثمارية يتم من خلالها نقل الخبرات المكتسبة وتعزيز القدرات المحلية.

7. خلاصة حول المقترنات

يعتبر المغرب دولة معدنية يمكن أن يقدم للعالم نموذجا خاصا في تدبير ثروته المعدنية، بالانتقال من التدبير التقليدي إلى تدبير جيد وذكي وصناعي وتكنولوجي، وذلك لن يتأنى إلا من خلال بلورة رؤية استراتيجية وهيكلية للقطاع تقوم على:

- دور الدولة في إعداد البنية التحتية الجيولوجية الازمة وفي التنقيب عن المعادن، وكمسؤولة عن التقنيين والترويج.
- إدخال التغييرات الازمة والضرورية على القوانين والمنظومة التشريعية والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع التعدين، وكذا مراجعة الشراكة بين الدولة والجهات والجماعات والمؤسسات العمومية والخصوصية.
- إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي، وذلك لضمان انخراط هذا النشاط في منظومة التنمية المعدنية من خلال فسح المجال أمام الاستثمارات، خاصة من طرف الشباب، بالإضافة إلى فتح المجال أمام تأطير ومواكبة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- نشر المعلومة الجيولوجية التي تعطي قدرة وقوة تفاوضية للبحث عن الاستثمار، مع الحرص على أن تكون هذه المعلومة شفافة ورهن إشارة الجميع.
- اعتماد نظم معلوماتية من أجل تقوية آليات الحكومة والمنافسة وإرساء قواعد الشفافية والتنافس الحر والنزيه.
- تعميم مبدأ نزع الصبغة المادية (*dématérialisation*) للمساطر الإدارية.
- تشجيع البحث العلمي حول المعادن وكذا التعاون العلمي والأكاديمي بين الجامعات ومراكز البحث، وتجهيز وتوفير المختبرات العلمية المتخصصة ذات مواصفات دولية.
- توطين وضع العلامات بالنسبة لكل التحاليل المختبرية بالمغرب وجعله منصة للتحاليل الخاصة بالعينات المعدنية الإفريقية، سواء بالنسبة للتحاليل المختبرية العادي أو التحاليل التي تستلزم تكنولوجيا فائقة وكذلك تلك التي تعتمد التقنيات النووية.
- تعزيز قدرات مراكز التكوين الحالية في مجال المعادن، وتحيين برامج التكوين لمواكبة احتياجات السوق الوطنية، خاصة التطورات الحديثة التي يعرفها القطاع كالثورة الصناعية الرابعة.

- إنشاء مراكز تكوين جهوية لتوفير موارد بشرية مؤهلة على المستوى الإقليمي والرفع من نسبة تشغيل الموارد البشرية المحلية في الصناعة المعدنية التي تعتبر المورد الاقتصادي البديل لإنعاش الأقاليم والمناطق النائية.
- توفير الآليات التمويلية والضريبية لتلبية الطموحات الجديدة للقطاع، وخاصة تلك الموجهة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- إيلاء الأهمية الكافية إلى تدبير الخدمات المرتبطة بالمعادن من قبيل النقل والمناولة وذلك من خلال خلق منصات للوجستيك وأخرى خاصة بسلسلة التوريد على مستوى جميع المناطق ذات المؤهلات المعدنية وربطها بمنصات خاصة بالتصدير، وجعلها محرك لخلق القيمة الاقتصادية المضافة على المستوى الجهوي.
- فتح الاستثمارات في المجال المعدني أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق دينامية اقتصادية من خلال تطمين الموارد الوطنية وتنمية نسيج تنافسي من الفاعلين، وتوفير آليات الضمان والتمويل الضرورية لمواكبتها وذلك على غرار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، مع إعمال مبدأ خلق التوازن بين الشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى بالقطاع.
- تشجيع الاستثمار في القطاع المعدني لتوطين التصنيع وذلك بإنشاء منصات صناعية وخدماتية محلية لتنمية الموارد المعدنية المستخرجة ما عد الفوسفات إلى حدود 70 في المائة، بغية إيقاف تصدير المواد الخام وبالتالي الرفع من تصدير المواد ذات القيمة المضافة.
- الانتقال إلى نظام إنتاجي جديد يوافق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، يعتمد على الوسائل والتكنولوجيا الحديثة في مختلف مراحل سلسلة الإنتاج وترشيد استعمال الموارد المائية وكذا استخدام الطاقات المتقدمة لتلبية الحاجيات الطاقية للقطاع.
- خلق التوازن بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الوطنية، بشكل يجعل القطاع الخاص قادر على الاستثمار في مجالات الاستكشاف والتطوير والتنمية ما يسمح بخلق فرص حقيقة للشغل، وذلك مع تمكينه من الضمادات الضرورية للاستفادة من التمويل.
- إيلاء مكانة خاصة لقطاع المعادن في إطار مشروع إصلاح ميثاق الاستثمار، لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع باعتباره من القطاعات الإنتاجية بامتياز.
- إنشاء صندوق لتشجيع الاستثمار في القطاع يتم تمويله انطلاقاً من ضرائب وإتاوات خاصة بالإضافة إلى التمويل الأجنبي في إطار الشراكات، يقدم الدعم اللازم للمقاولات الصغرى والمتوسطة ويعزز تنافسيتها.
- إقامة تعاون وثيق بين جميع البلدان، حيث أنه يصعب على أي دولة بمفردها مواجهة التحديات الرئيسية التي تتطلب تحولاً عميقاً للنظام الإنتاجي الحالي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وفي هذا السياق ينبغي العمل على ترسیخ التعاون المشترك لنقل حقيقي للتكنولوجيا مع دعم مالي معزز من البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لصالح البلدان النامية.
- إرساء نموذج للتعاون والشراكة التي يربح فيها الجميع، وخاصة مع الدول الإفريقية الشقيقة، ليس الهدف منه هو التجارة المضطبة التي يكون فيها غياب التوازن بين الشركاء، ولكن التجارة المزروعة بالاستثمار والتي يستفيد منها الجميع.

II. قطاع الطاقة

نموذج طاقي متميز على الصعيد الإقليمي

تجدر الإشارة إلى أن المغرب عرف تزايدا مستمرا للطلب على الطاقة (بنسبة تناهز 4.1% كمعدل سنوي خلال الفترة ما بين 2007 و 2018)، وكذا انخفاض نسبة التبعية الطاقية (91.7% خلال سنة 2018 بدل 97.5% سنة 2008) والتي لا تزال رغم ذلك مرتفعة، باعتبار أن بلادنا تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية حاجياتها الطاقية، والتي تهيم من عليها المواد الأحفورية، مما يجعل الفاتورة الطاقية الرهينة بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، عامل مؤثرا في الميزان التجاري الوطني بحيث أن الواردات الطاقية ناهزت 17.1% من قيمة مجمل الواردات الوطنية سنة 2018.

ولمواجهة هذه الإكراهات، اعتمدت بلادنا، بناء على التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، استراتيجية طاقية تأخذ بعين الاعتبار تحديات وإمكانات المملكة، وترتكز على الرفع القوي للطاقة المتجدد، وتطوير النجاعة الطاقية وتعزيز الاندماج الجهوي. وقد أعطى جلالته تعليماته السامية من أجل رفع الطموحات المسطرة مبدئيا في مجال الطاقات المتجدد، والمدعوة بذلك إلى تجاوز الهدف الحالي المحدد في 52% من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030، وأعطى توجهاته السامية قصد تكثيف وتشجيع تحول الإدارة العمومية إلى نموذج يحتذى به، من خلال اللجوء قدر الإمكان إلى استعمال الطاقات المتجدد، ومن ثم الرفع من مستوى النجاعة الطاقية وتسجيل اقتصاد نوعي.

وتؤكد المؤشرات الطاقية المسجلة حاليا أن المغرب يعرف تحولا طاقيا نوعيا وذلك باعتراف المؤسسات والهيئات الدولية التي تثمن الخيارات الاستراتيجية التي تم اعتمادها. فقد أصبح نموذجا يحتذى به على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال الانتقال الطاقي، وأضفى القطاع الطاقي الوطني محظ اهتمام الشركات الدولية التي تسعي للاستثمار فيه.

الطاقة كمحرك للنمو الاقتصادي وحافز للتنمية المحلية

إن قطاع الطاقة يعتبر المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية ببلادنا، وبعد من بين القطاعات الإنتاجية الحيوية، فهو يساهم بشكل ملموس في توفير عدد مهم من مناصب الشغل عبر الاستثمارات المهمة التي يتبعها، لذلك وجب إعطاء هذا القطاع المكانة اللازمة والأولوية في إطار تصور جديد للنموذج التنموي.

1. تثمين الإنجازات

لقد اعتمد المغرب استراتيجية طاقية تأخذ بعين الاعتبار تحديات وإمكانات المملكة، وترتكز على الرفع القوي للطاقة المتجدد، وتطوير النجاعة الطاقية وتعزيز الاندماج الجهوي. وقد تم تحديد كهدف، بلوغ 52% من القدرة المنشأة من الطاقة الكهربائية في أفق سنة 2030 من أصل متعدد.

ولتحقيق الأهداف المسطرة، تم إنجاز مجموعة من المشاريع مكنت من رفع حصة الطاقات المتجدد في المزيج الكهربائي الوطني إلى حوالي 34%， بقدرة منشأة تقارب 3700 ميغواط. وقد بلغ حجم الاستثمارات في المشاريع المنجزة في هذا المجال حوالي 50 مليار درهم إلى حدود سنة 2019، وتوجد مشاريع في طور التطوير باستثمار يناهز 53 مليار درهم.

يقترح تحديث الاستراتيجية الطاقية للمملكة، حتى تتمكن من مواجهة التحديات السوسiego-اقتصادية للسنوات القادمة، وذلك بالكفاءة والنجاعة الضرورية، من خلال بلورة رؤية استراتيجية في أفق سنة 2040 تجعل القطاع يحافظ على مكانته كنموذج يحتذى به على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال الانتقال الطاقي ويعد بوابة لا محدودة لها للاستثمار بالمغرب وذلك خلال العشرين سنة القادمة.

وهذا لن يتّأتى إلا من خلال:

- تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة وتحفيزه ليصبح أول مستثمر في البنيات التحتية؛
- خلق التوازن بين الشركات الدولية والشركات الوطنية؛
- خلق نسيج من الشركات الصغرى والمتوسطة له القدرة على تقديم خدمات ومنتج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة، وشركات أخرى كبرى لها القدرة على خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني؛
- حث جميع القطاعات لتأخذ بعين الاعتبار قطاع الطاقة في توجهاتها الاستراتيجية كركبة أساسية، للاستفادة من الطفرة التكنولوجية التي تمكن من تحقيق ربح أكبر.
- اعتماد مزيج طاقي متنوع يقوم على الرفع التدريجي من حصة الطاقات النظيفة، مع الحرص على الانفتاح على الطاقات الجديدة والواعدة بما في ذلك الهيدروجين والطاقة الحيوية والطاقة الجيوجرافية.
- إدماج الطاقات المتجددة في الواقع اليومي للمواطن بشكل إيجابي يحقق التنمية عن طريق بلورة مخططات مندمجة.

2. إصلاحات تشريعية وتنظيمية ومؤسساتية من أجل قطاع أكثر جاذبية للاستثمارات

لقد تم إحداث عدد من المؤسسات الوطنية في المجال الطاقي كما تم وضع ترسانة قانونية وتنظيمية تتعلق بقطاع الطاقة بصفة عامة ومجالات الكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بصفة خاصة.

ويتم اليوم العمل على مقترن لمراجعة هذا الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي وذلك بهدف توفير المناخ والإطار الملائمين لتشجيع المستثمرين الخواص، وطنيين وأجانب، وكذا تحقيق انسجام أكبر بين الفاعلين المؤسسيين الوطنيين وتشجيع الشباب على خلق مقاولات وطنية، وبالتالي المساهمة في خلق وتوطين نسيج اقتصادي وطني في هذا المجال.

وفي هذا الإطار تم إعداد مشروع القانون رقم 40.19 يغير ويتمم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والذي يوجد قيد مسطرة المصادقة. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الشفافية، وتسهيل الولوج للمعلومات حول فرص الاستثمار، وكذا تحسين إجراءات ترخيص المشاريع، والبحث على التوطين الصناعي واللجوء إلى اليد العاملة المحلية والشركات المحلية في عمليات المناولة.

كما تم إطلاق دراسة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون، حول الإنتاج الذاتي للكهرباء، لوضع نص تنظيمي يهيئ كيفيات وشروط حصول مستهلكي الكهرباء على رخصة لهذا الغرض. ويتم حاليا متابعة استكمال هذه الدراسة حيث تتم حاليا دراسة الصيغة النهائية لمشروع القانون بالتشاور مع الفاعلين المعنيين.

كما يقترح كذلك تفعيل دور الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء، حيث يتم وضع هياكلها ومجلسها الإداري والشروع الفعلى في ممارسة مهامها، في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وكذا إعداد نصوصه التطبيقية، خاصة مع الدور الاستراتيجي الذي ستلعبه هذه الهيئة مع التحرير التدريجي للسوق الكهربائية أمام استثمارات الفاعلين الخواص.

بالإضافة إلى ذلك يقترح العمل على تفعيل تدابير النجاعة الطافية المتعلقة بالأداء الطافي، والافتراضات الطافية الإلزامية، وإنجاز دراسة الأثر الطافى واحداث شركات الخدمات الطافية، عبر إصدار النصوص التنظيمية للقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطافية.

وتتجدر الإشارة كذلك إلى أنه يقترح العمل على تنزيل مشروع مهم يتجلى في تفعيل قرار إعادة تموقع شركة الاستثمارات الطافية باستكمال الدراسة المتعلقة بتحويلها لتصبح شركة وطنية للخدمات الطافية، وذلك بهدف تأقلم مهام الشركة للتحولات والإصلاحات المؤسساتية التي عرفها قطاع الطاقات المتعددة والنجاعة الطافية، وإسنادها مهمة الإشراف التقني على الطلبيات العمومية وتوفير المصاحبة التقنية وتحديد الإطار التقني وقواعد الأداء الطافى لإنجاز مشاريع النجاعة الطافية لفائدة الإدارات العمومية والجماعات الترابية، بالإضافة إلى مواكبة المقاولات المتوسطة والصغرى، مما سيساهم في خلق نسيج وطني من المقاولات المختصة في مجال النجاعة الطافية.

بالإضافة إلى ذلك يقترح مواصلة تعزيز الإطار التشريعى والتنظيمى لمجال المواد البترولية من خلال الإصلاحات التالية:

- إعداد الصيغة النهائية للمرسوم المطبق للقانون رقم 67.15 والذي تم وغير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بهدف بلورة نظام جديد لحكامة قطاع النفط وتأمين تزويد البلاد بمواد البترولية ومراقبة جودتها وتبسيط مساطر الحصول على رخص المنشآت البترولية.

- إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي.

- تغيير وتميم القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء من أجل توسيع مهام الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء وتحويلها إلى الهيئة الوطنية لضبط الطاقة، لتشمل ضبط قطاع الغاز الطبيعي.

ولضمان الانتقال الطافى المستدام لبلادنا، يقترح العمل على إطلاق ورش "مدونة الانتقال الطافى" التي ستساهم في تعزيز مناخ الشفافية والثقة لدى المستثمرين ببلادنا، كما ستسمح للمغرب من رفع تحدي الانتقال الطافى والمحافظة على موقعه الريادي في هذا المجال.

كما يقترح كذلك العمل على تعميم تبسيط مساطر التراخيص، وذلك في إطار الإصلاحات التشريعية والتنظيمية.

3. الأوراش والمشاريع الكبرى في قطاع الطاقة

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الطاقة في المغرب يتسم بالطلب المتزايد على الطاقة والتبعية الطافية الشبه الكلية للاستيراد، بالإضافة إلى هيمنة المواد البترولية على الميزان الطافى.

ولمواجهة هذه الإكراهات، اعتمدت المملكة المغربية منذ سنة 2009، استراتيجية طاقية ترتكز على تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتعزيز الاندماج الجهوي كما سبقت الإشارة إليه. كما تم إحداث عدد من المؤسسات الوطنية في المجال الطاقي، هذا بالإضافة إلى إنجاز مجموعة من المشاريع الطاقية، وهو ما مكن من فتح سوق إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متعددة أمام الخواص.

وهكذا انخرط المغرب بشكل فعلي في مسار الانتقال الطاقي، حيث بلغت حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة ما يقارب نسبة 34 %، وساهمت بما يقارب 20 % في الطاقة الكهربائية المنتجة وطنيا. الشيء الذي مكن من تقليص التبعية الطاقية للمملكة من حوالي 97.5 في المائة سنة 2008 إلى حوالي 91.7 في المائة سنة 2018.

وفيما يخص المواد البترولية، والتي بلغ معدل الاستهلاك الوطني منها سنة 2018 حوالي 11,26 مليون طن، يتم تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية بصفة عادية ومستمرة. وقد عرفت سنة 2019 بالخصوص الترخيص لاستغلال مستودعات للتخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 95 ألف متر مكعب واستثمارات يناهز 195 مليون درهم.

أما فيما يخص توزيع المحروقات، فقد تم الحرص على ترسیخ تنافسية قطاع المحروقات وذلك بمنع المواقف الميدانية لست شركات جديدة خلال سنة 2019، لاقتناء المواد البترولية من أجل مزاولة نشاط توزيع هذه المواد. وبالتالي وصل عدد الشركات التي منحت المواقف الميدانية إلى 14 شركة. هذا وقد تم خلال سنة 2019 منح شركتين منها الترخيص المبدئي من أجل مزاولة نشاط توزيع المحروقات.

كما تم خلال سنة 2019، الترخيص لإحداث 194 محطة لبيع الوقود باستثمار مالي يناهز 610 مليون درهم وخلق حوالي 1026 فرصة شغل. وتعمل الوزارة على تبسيط مساطر التراخيص لمحطات الوقود، حيث انتقل معدل المحطات المرخص لها في السنة من 50 إلى 140 محطة.

✓ مواكبة دينامية قطاع الطاقة على المستوى الدولي

إن التحديات الجديدة التي يعرفها قطاع الطاقة والتي كشفت عن بعض مواطن الضعف الهيكلية في القطاع تستوجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية تهم تعزيز سلاسل التوريد وتوطينها وكذا قدرات التخزين المحلية وذلك لتحقيق الأمن الطاقي باعتباره عاملا رئيسيا للنشاط الاقتصادي.

إن أهم تحدي يجب العمل على تجاوزه أيضا يتمثل في تعليم الطاقة المستقرة والمستدامة ذات التكلفة المنخفضة على المستوى الجهوي وذلك لتمكين الجهات من الاستفادة من حقها في التنمية عن طريق خلق دينامية اقتصادية تضمن فرص الشغل محليا.

من هذا المنطلق، وجب النظر إلى قطاع الطاقة بنظرة شاملة على مستوى تنوع المزاج الطاقي، وبالتالي اقتراح تحديث للاستراتيجية الطاقية الوطنية تأخذ بعين الاعتبار التحديات والإكراهات التي يفرضها السياق الطاقي الدولي، وتعتمد مزاج طاقي متنوع ومتكامل تحت فيه الطاقات النظيفة حصة مهمة وتأخذ بعين الاعتبار كذلك الحاجيات الطاقية المستقبلية لكل القطاعات وخاصة القطاع الصناعي الذي يراهن عليه كقاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ إرساء نموذج طاقي وطني يأخذ بعين الاعتبار التحولات الصناعية للدول الشريكة

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي التزامه بتطبيق "الصفقة الأوروبية الخضراء" التي تشمل هدفاً طموحاً لتصبح أوروبا القارة الأولى التي تحقق "حيادية الكربون" في أفق 2050، إلى جانب هدفي فك الترابط بين النمو الاقتصادي والاستهلاك الغير مستدام للموارد، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى اعتبار أن الاتحاد الأوروبي شريك اقتصادي مهم للمغرب فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار هاته التحولات في إطار النموذج الطاقي الوطني من خلال الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز الابتكار في القطاع الصناعي، والتحول لاقتصاد دائري، وتأمين وسائل نقل صديقة للبيئة، وتعزيز النجاعة الطاقية في المباني، والحد من مساهمة قطاع الطاقة في انبعاثات الكربون.

✓ ضبط قطاع الطاقة

يجب استكمال تفعيل إحداث الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء، وذلك بهدف مواكبة التحولات العميقية التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة والرفع من جاذبيته لفائدة المستثمرين الخواص، وتمكين المغرب من التقارب مع السوق الطاقية الجهوية والأوروبية.

وتتجدد الإشارة إلى أن تفعيل دور هذه الهيئة المستقلة، يعتبر إشارة قوية للمستثمرين الخواص وستسمح بمواكبة التطورات المستقبلية التي سيعرفها قطاع الكهرباء. ومن بين مهام هذه الهيئة تحديد تعريفة استعمال الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، وكذا تحديد تعريف استعمال الشبكات الكهربائية ذات الجهد المتوسط، كما تصادق الهيئة على مدونة الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل التي تحدد بدون تمييز المتطلبات التقنية التي تخص شروط الربط والولوج إلى الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، بما في ذلك الربط الكهربائي وكذا القواعد المتعلقة باستعمال هذه الشبكة.

كما يقترح كذلك توسيع أنشطة الهيئة لتشمل ضبط قطاع الطاقة بما في ذلك قطاع الغاز والماء البترولي، حيث ستتضمن الهيئة بالأساس عدم تركيز سوق البني التحتية للتخزين والاستقبال وكذا تقنين وتقدير الأسعار على أساس التكلفة.

✓ تنوع المزج الطاقي بالانفتاح على كل مصادر الطاقة النظيفة

تجدر الإشارة كذلك إلى أنه من أجل ضمان استدامة المزج الطاقي الوطني، يقترح الانفتاح على اعتماد جميع الخيارات التكنولوجية الحديثة وكذا أمام كل المصادر الجديدة للطاقة النظيفة.

وفي هذا الإطار، يقترح العمل على إعداد خارطة الطريق الوطنية للطاقة الهيدروجينية وخاصة اعتماد التطبيقات العملية الأنفع لهذه التكنولوجيا بالنسبة للمغرب، لاسيما إنتاج الهيدروجين وتخزين الطاقة والنقل الكهربائي وإنتاج الجزيئات الخضراء كالأمونياك والوقود الأخضر. وسيتم تنزيل خارطة الطريق عبر مشاريع عملية نموذجية وصناعية لتطوير هذه التكنولوجيا، واقتراح المقاربة الملائمة لتطوير الصادرات من الجزيئات الخضراء لاستغلال الفرص المتاحة في المجال، باعتبار الاهتمام الذي عبر عنه الشركاء الأوروبيون على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تقوية البحث والتطوير في مختلف الشعب المرتبطة بالطاقة الهيدروجينية.

وتتجدر الإشارة إلى أهمية الطاقة الهيدروجينية للنسيج الاقتصادي الوطني وخاصة القطاع الصناعي الذي يتطلب اعتماد أنجع الحلول وتعبئة كل الإمكانيات الازمة لتعزيز قدرته التنافسية والاستجابة للمتطلبات الجديدة للشركاء الرئيسيين بهدف تطوير الصادرات الوطنية. كما أن المغرب بإمكانه أن يستثمر بحصة مهمة من الطلب العالمي لمنتوجات هذه التقنية، نظراً للبنية التحتية اللوجستيكية والنسيج الصناعي اللذان يتوفرون عليهما، مما يؤهل المغرب ليصبح فاعلاً رئيسياً ومصدراً لمنتوجات الطاقة الهيدروجينية وخاصة إلى الدول الأوروبية، باعتبار موقعه الجغرافي وروابطه الطاقية وكذا توفره على موارد مهمة من الطاقات المتجدددة.

كما تتجدر الإشارة إلى أن المغرب يتتوفر على مكمن مهم من الطاقة الحيوية التي من المنتظر أن تلعب دوراً فعالاً في الانتقال الطاقي ببلادنا. وعليه، يقترح استغلال هذه الطاقة، من خلال بلورة استراتيجية وطنية للتأمين الطاقي للكتلة الحيوية، تشمل إجراءات تتعلق بشكل أساسى بتدابير تنظيمية ومؤسساتية ملائمة للتأمين الطاقي للكتلة الحيوية، وكذا مشاريع للتحويل المستدام للكتلة الحيوية لخلق قيمة مضافة على المستوى المحلي بالخصوص مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الكتلة الحيوية بكل جهة، إضافة إلى تعبئة الإمكانيات الازمة لتأطير تطوير وتعزيز الابتكار في مجال التأمين الطاقي للكتلة الحيوية.

بالإضافة إلى ذلك يقترح استغلال المكان المهمة للطاقة الجيوجرافية بالمغرب، حيث أن الدراسات المنجزة مكنت من حصر أكثر من 1500 نقطة مياه محتملة، خاصة تلك المتواجدة بمنطقة الشمال الشرقي وكذا أحواض طرافية - العيون - الداخلة بالأقاليم الجنوبية. وتكمّن أهمية هذه الطاقة في استخداماتها المتعددة، سواء المباشرة في التدفئة المنزلية، وتربيّة الماشية، والمحاصيل الدفيئة، وتسخين التربة، والعلاج ب المياه المعدنية، بالإضافة إلى تربية الأحياء المائية أو في إنتاج الكهرباء من مصادر نظيفة وأمنة مما يساهم في تنوع مصادر إنتاج الطاقة.

كما يقترح دراسة سبل إقامة شراكات مع الجهات من أجل تبني آليات لتشجيع الاستثمار في الطاقة الجيوجرافية التي لها تأثير اجتماعي واقتصادي كبير من حيث السياحة والزراعة وكمصدر لخلق مناصب الشغل على المناطق المعنية.

كما أنه في إطار إدماج الطاقات المتجددة في الحياة اليومية للمواطنين، يقترح العمل على إعداد خارطة طريق وطنية للتنقل المستدام.

✓ مواكبة النمو المتزايد للطاقات المتجددة

ينبغي إعطاء الأولوية لإنجاز مشاريع كبرى لتخزين الطاقة على مستوى الشبكة الكهربائية محلية، والاستثمار في الشبكات الذكية التي يمكن أن تساعده على مواكبة النمو المتزايد للطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متعددة والتي تتسم بتذبذب الإنتاج.

✓ تعزيز دور المغرب كمركز طاقي على المستوى الإقليمي

يمكن أن يلعب المغرب دوراً محورياً كمركز طاقي على الصعيد الإقليمي، ولن يتّأثر ذلك إلا من خلال استغلال موقعه الاستراتيجي لتعزيز اندماجه في الأسواق والشبكات الكهربائية الجهوية.

وفي هذا الصدد، يقترح مواصلة تعزيز الروابط الكهربائية مع الدول المجاورة، خاصة من خلال مشاريع خطوطربط كهربائية جديدة مع كل من البرتغال وإسبانيا وموريطانيا.

كما يقترح كذلك تفعيل الإعلان المشترك الموقع بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال) من أجل تحرير السوق المتعلقة بالطاقات المتعددة وتعزيز التبادل المستدام للكهرباء بين الدول الموقعة.

هذا بالإضافة إلى إنجاز أنبوب الغاز المغرب-نيجيريا كمشروع استراتيجي ومهيكل، يشكل حجر الزاوية في الاندماج الإقليمي بمنطقة غرب إفريقيا ومحفزاً للتنمية السوسية-اقتصادية لكل بلدان المنطقة، كما يجسد كذلك رغبة قوية في التعاون الإقليمي لفائدة مجموع القارة الإفريقية.

✓ تعزيز قدرات التخزين وسلسلة التوريد

ينص الإطار القانوني الحالي على ضرورة ربط استيراد وتوزيع الوقود بالتخزين، غير أن إنجاز قدرات التخزين وتدبير المخزون يستلزم استثمارات مالية ولوجستية هامة تحول دون ولوج فاعلين جدد للسوق الوطنية.

وبالتالي، ومن أجل تقوية القدرات الوطنية في مجال اللوجستيك، فمن الضروري تطوير نشاط اقتصادي مرتبط بالتخزين المستقل الذي من شأنه توفير بني تحتية مستقلة مؤدي عنها. وسيتمكن هذا النموذج من فصل أنشطة الاستقبال والتخزين عن الأنشطة المرتبطة بالاستيراد والتوزيع بالجملة وتقليل تركيز سوق قطاع التخزين مما سيتمكن من ولوج فاعلين جدد لهذا القطاع. وفي نفس الإطار ولتشجيع أنشطة الاستيراد ينبغي استثناء الحصول على إذن استيراد المواد البترولية من ضرورة التوفير على قدرات التخزين.

وعلى غرار ذلك يقترح كذلك تعزيز الفصل بين أنشطة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وتفعيل دور مسیر الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل الذي يتولى تدبير تدفق الطاقة الكهربائية وضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى بلورة تصور هيكل جديد لتوزيع وتخزين الطاقة الكهربائية على المستوى الجهو.

كما يقترح كذلك تشجيع الاستثمار، في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، في مجال البنية التحتية لتطوير التخزين الجهو وذلك عبر إحداث نشاط يختص بتنمية قدرات إضافية لتخزين المواد البترولية والغازية بالإضافة إلى تطوير منصات لوجستيكية متعلقة بالتخزين والتوزيع والنقل في مجال المواد الطاقية (الفحم والغاز والمواد البترولية....).

كما أنه لمواجهة التحديات الجديدة التي يعرفها قطاع الطاقة يجب العمل على توطين سلاسل توريد المواد الطاقية سواء تعلق الأمر بالمواد البترولية أو الغاز الطبيعي أو الهيدروجين أو الطاقات النظيفة ووضع نظام جديد لحكامة المخزون الاحتياطي في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ليتم تقاسم مجهد التخزين لهذه المواد.

وكما سبقت الإشارة إليه فإن الموقع الاستراتيجي للمغرب كجسر بين القارة الإفريقية والأوروبية يسمح له بأن يكون فاعلاً رئيسياً على مستوى السوق الطاقية الإقليمية، وبفضل تطوير البنية اللوجستيكية والقدرات التخزينية، يمكن أن يصبح المغرب منصة لتصدير الطاقة على المستوى الجهو.

✓ آليات التمويل

إن الشراكة التي اعتمدتها الدولة مع القطاع الخاص في السنوات الماضية كان لها أثر إيجابي، خصوصاً في ميدان الطاقة، كما هو الحال بالنسبة للمشاريع المتعلقة بإنتاج الطاقة في الجرف الأصفر والمحطة الحرارية تهارت وبعض المحطات الربحية.

ومع ارتفاع المديونية التي تعرفها عدد من المؤسسات العمومية في المغرب ونظرا لحجم التمويلات التي يتطلبها إنجاز المشاريع البنوية، فإنه من الضروري اللجوء إلى هذه الآلية لتمويل المشاريع، خاصة في مجال الطاقة، حيث أن تكامل القدرات التقنية والتدبيرية والمالية والقانونية للقطاع العام والخاص من شأنها المساهمة في انجاح الاستراتيجية الطاقية، وذلك بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والمحلي. وكذا جلب المزيد من المستثمرين الوطنيين والدوليين لتنفيذ مشاريع مبتكرة في إطار عملية العرض التلقائي وكذا في إطار المسطرة التفاوضية، وتعزيز التكنولوجيات الحديثة والإبتكار وتبادل الخبرات.

كما سيسمح تكامل القطاعين العام والخاص بظهور مجموعات مرجعية وطنية في القطاعات الاقتصادية، ودينامية الشركات الصغرى والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا والشركات الناشئة من خلال التعاقد.

كما يقترح كذلك إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات الطاقية لدعم التوجهات الاستراتيجية الطاقية والبحث العلمي في المجال الطاقي، بالإضافة إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وخاصة التي تستثمر في الحلول التكنولوجية والتكنولوجيات المبتكرة والصديقة للبيئة وتعزيز تنافسيتها. ويمكن لهذا الصندوق أن يعتمد في مداخيله على ضرائب وإنجازات خاصة بالإضافة إلى التمويل الأجنبي في إطار الشراكات.

✓ الاندماج الصناعي والبحث والتطوير والتمويل، ركيائز أساسية لتطوير نسيج صناعي وطني

يجب العمل على إنشاء نسيج صناعي قادر على الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وخاصة تلك المتعلقة بالطاقات النظيفة. وعليه يقترح اعتماد مقاربة حكيمة من أجل ضمان اندماج صناعي تدريجي خلال برامج ومشاريع الطاقات المتعددة، والذي سيتمكن من تسريع اعتماد التكنولوجيات الحديثة للطاقة المتعددة، ومن تطوير قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم مشاريع الطاقة النظيفة وضمان الجودة والتنافسية المطلوبة في سوق التصدير، مما سيساهم بشكل كبير في تحسين دينامية سوق الشغل.

إن تطوير نسيج صناعي محلي في مجال الطاقة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحفيز الشباب على البحث وابتكار حلول تكنولوجية موجهة للتصنيع في هذا المجال. وفي هذا الإطار، يقترح العمل على تعزيز البنية التحتية في مجال البحث والتطوير المتعلق بالطاقة الخضراء، من خلال إنشاء مجموعة من المنصات المخصصة لهذا الغرض.

كما يقترح كذلك إنشاء التجمعات الطاقية (Clusters) خاصة في مجال الطاقات المتعددة، التي تعتبر بمثابة أرضية تضم مهنيين وشركات عاملة في مجموعة من القطاعات ذات الصلة بالصناعة الطاقية. وسوف تمكّن هذه التكتلات من تحريك ودعم تطوير سوق مختلف تطبيقات الطاقات المتعددة.

هذا بالإضافة إلى توفيراليات الضمان والتمويل الضرورية لمواكبة المقاولات خاصة المقاولات الصغيرة الصاعدة (Startup) في مجال الطاقات النظيفة وذلك على غرار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، مما سيساهم في بناء نسيج تكنولوجي مغربي وراسأرضية للبحث المتميز في مجال الطاقات المتعددة والتجاعة الطاقية والقادرة على دعم واستدامة النشاط الصناعي ببلادنا.

✓ دعم التكوين

فيما يخص دعم سياسة التكوين وتوفير بيئة مؤهلة وكفؤة، كميزة للرفع من تنافسية البلاد وجاذبيتها، ومن أجل دعم إدماج الشباب وتوفير الفرص لتسهيل وЛОجهم إلى سوق الشغل على المستوى الجبوي، يقترح إحداث مراكز جبوبية للتكنولوجيا في مجال الطاقات النظيفة والنجاعة الطلاقية.

✓ تعميم التقنيات وتعزيز ترسانة المعايير في المجال الطاقي

في مجال التقنيات، يقترح تعميم اعتماد معايير قياسية في كل المجالات المتعلقة بالقطاع الطاقي تتوافق بشكل عام مع المعايير الدولية والأوروبية. الهدف منها وضع قطاع الطاقة الوطني على خريطة المنافسة الدولية وتوفير آليات لضمان الاستثمار فيه.

✓ دعم المبادرات الجبوبية

يقترح دعم كل المبادرات الجبوبية الرامية إلى تعزيز استعمال الطاقات المتتجدة والنجاعة الطلاقية على المستوى الجبوب، وذلك في إطار الشراكة بين مجالس الجهات وكل الفاعلين المعنيين.

✓ تعزيز النجاعة الطلاقية

أما في ما يخص النجاعة الطلاقية التي تعتبر محوراً رئيسياً للاستراتيجية الطلاقية الوطنية، فيقترح تعزيز إجراءاتها من خلال بلورة رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي يقدر بحوالي 20% في أفق 2030. وتستهدف هذه الاستراتيجية، القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، وخصوصاً قطاعات النقل والبنيات والصناعة بالإضافة إلى كل من قطاعي الفلاحة والإنارة العمومية. وسيتم تنزيل هذه الاستراتيجية بشراكة مع الجهات كطرف.

4. خلاصة حول المقترنات

إن التحديات والأزمات التي يشهدها العالم اليوم ستعزز مما لا شك فيه من التوجه العالمي نحو الحفاظ على البيئة والحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي دعم مصادر الطاقة النظيفة والمتجدة وتوفير المصادر المالية والتمويلية العالمية، كما أنها أعطت لمفهوم الاعتماد على القدرات المحلية وأمن الطاقة بعضاً جديداً، بالإضافة إلى ضرورة تخفيض سعر الكهرباء للمستهلك النهائي وإعادة النظر في التسعيرة الكهربائية، لما له من أثر كبير في انخفاض كلفة التصنيع والخدمات وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد.

وعليه وجب اعتماد نموذج طاقي وطني يرتكز على مقاربة مختلفة استباقية مدركة للمستجدات ومتابعة للتطورات. ولن يتأنى ذلك إلا من خلال:

- تحديث الاستراتيجية الطلاقية الوطنية لتأخذ بعين الاعتبار التحديات والإكراهات التي يفرضها السياق الطاقي الدولي، وتعتمد مزيج طاقي متنوع ومتكملاً تحتل فيه الطاقات النظيفة حصة مهمة وتأخذ بعين الاعتبار كذلك الحاجيات الطلاقية المستقبلية لكل القطاعات وخاصة القطاع الصناعي الذي يراهن عليه كفاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تعرفها الدول الشريكة في إطار النموذج الطاقي الوطني من خلال الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز الابتكار في القطاع الصناعي، والتحول لاقتصاد دائري، وتأمين وسائل نقل صديقة للبيئة، وتعزيز النجاعة الطاقية في المبني، والحد من مساهمة قطاع الطاقة في انبعاثات الكربون.
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي وذلك بهدف توفير المناخ والإطار الملائمين لتشجيع المستثمرين الخواص، وطنين وأجانب، وكذا تحقيق انسجام أكبر بين الفاعلين المؤسسيين الوطنيين وتشجيع الشباب على خلق مقاولات وطنية، وبالتالي المساهمة في خلق وتوطين نسيج صناعي وطني في مجال الطاقة.
- تعميم تبسيط المساطر الإدارية وذلك في إطار الإصلاحات التشريعية والتنظيمية.
- إطلاق "مدونة الانتقال الطاقي" التي ستساهم في تعزيز مناخ الشفافية والثقة لدى المستثمرين ببلادنا، كما ستسمح للمغرب من رفع تحدي الانتقال الطاقي والمحافظة على موقعه الريادي في هذا المجال.
- تفعيل إحداث الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء، وذلك بهدف مواكبة التحولات العميقية التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة والرفع من جاذبيته لفائدة المستثمرين الخواص، وتمكن المغرب من التقارب مع السوق الطاقي الجهوية والأوروبية. وتوسيع أنشطة الهيئة لتشمل ضبط قطاع الطاقة بما في ذلك قطاع الغاز والماء البترولي، حيث ستتضمن الهيئة بالأساس عدم تركيز سوق الوطنية لقطاع التخزين والاستقبال وكذا تقنين وتقييم الأسعار على أساس التكلفة.
- تنوع المزج الطاقي بالافتتاح على كل مصادر الطاقة النظيفة، من خلال:
 - ✓ إعداد خارطة الطريق الوطنية للطاقة الهيدروجينية وخاصة اعتماد التطبيقات العملية الأنبعج لهذه التكنولوجيا بالنسبة للمغرب، لاسيما إنتاج الهيدروجين وتخزين الطاقة والنقل الكهربائي وإنتاج الجزيئات الخضراء كالأمونياك والوقود الأخضر. وتتجدر الإشارة إلى أهمية الطاقة الهيدروجينية للنسيج الاقتصادي الوطني وخاصة القطاع الصناعي الذي يتطلب اعتماد أنجع الحلول وتبئنة كل الإمكانيات اللازمة لتعزيز قدرته التنافسية والاستجابة للمتطلبات الجديدة للشركاء الرئيسيين بهدف تطوير الصادرات الوطنية.
 - ✓ استغلال المكون المهم للطاقة الحيوية الذي يتتوفر عليه المغرب، من خلال بلورة استراتيجية وطنية للتنمية الطاقي للكتلة الحيوية. تشمل إجراءات تتعلق بشكل أسامي بتدابير تنظيمية ومؤسسية ملائمة للتنمية الطاقي للكتلة الحيوية، وكذا مشاريع للتحويل المستدام للكتلة الحيوية لخلق قيمة مضافة على المستوى المحلي بالخصوص مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الكتلة الحيوية بكل جهة.
 - ✓ استغلال المكان المهم للطاقة الجيوجرافية بالمغرب، حيث أن الدراسات المنجزة مكنت من حصر أكثر من 1500 نقطة مياه محتملة، خاصة تلك المتواجدة بمنطقة الشمال الشرقي وكذا أحواض طرفية - العيون - الداخلة بالأقاليم الجنوبية. وإقامة شراكات مع الجهات من أجل تبني آليات لتشجيع الاستثمار في الطاقة الجيوجرافية التي لها تأثير اجتماعي واقتصادي كبير من حيث السياحة والزراعة وكمصدر لخلق مناصب الشغل على المناطق المعنية.
- إعداد خارطة طريق وطنية للتنقل المستدام في إطار إدماج الطاقات المتجددة في الحياة اليومية للمواطنين.

- إعطاء الأولوية لإنجاز مشاريع كبرى لتخزين الطاقة على مستوى الشبكة الكهربائية محلياً، والاستثمار في الشبكات الذكية التي يمكن أن تساعد على مواكبة النمو المتزايد للطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متعددة والتي تتسم بتذبذب الإنتاج.
- تعزيز دور المغرب كمركز طاقي على المستوى الإقليمي، من خلال استغلال موقعه الاستراتيجي لتعزيز اندماجه في الأسواق والشبكات الكهربائية الجهوية، خاصة عبر تعزيز الروابط الكهربائية مع الدول المجاورة، وتعزيز التبادل المستدام للكهرباء مع الدول الأوروبية وإنجاز مشاريع استراتيجية هيكلية كأنبوب الغاز المغرب-نيجيريا، تشكل حجر الزاوية في الاندماج الإقليمي على مستوى القارة الإفريقية، كما تجسد كذلك رغبة قوية في التعاون الإقليمي لفائدة مجموعة القارة الإفريقية.
- تطوير نشاط التخزين المستقل الذي من شأنه توفير بني تحتية مستقلة مؤذى عنها. وسيتمكن هذا النموذج من إلغاء تجزئة السوق عبر فصل أنشطة الاستقبال والتخزين عن الأنشطة المرتبطة بالاستيراد والتوزيع بالجملة وتقليل تكاليف سوق قطاع التخزين. وفي نفس الإطار ولتشجيع أنشطة الاستيراد ينبغي استثناء الحصول على إذن استيراد المواد البترولية من ضرورة التوفير على قدرات التخزين.
- تعزيز الفصل بين أنشطة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وتفعيل دور مسیر الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل الذي يتولى تدبير تدفق الطاقة الكهربائية وضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى بلورة تصور هيكل جديد لتوزيع وتخزين الطاقة الكهربائية على المستوى الجهوي.
- تشجيع الاستثمار، في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، في مجال البنى التحتية لتطوير التخزين الجهوي وذلك عبر إحداث نشاط يختص بتنمية قدرات إضافية لتخزين المواد البترولية والغازية بالإضافة إلى تطوير منصات لوجستيكية متعلقة بالتخزين والتوزيع والنقل في مجال المواد الطاقية (الفحم والغاز والمواد البترولية....).
- توطين سلاسل توريد المواد الطاقية سواء تعلق الأمر بالمواد البترولية أو الغاز الطبيعي أو الهيدروجين أو الطاقات النظيفة ووضع نظام جديد للحكامة للمخزون الاحتياطي في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ليتم تقاسم مجهود التخزين لهذه المواد. وبفضل تطوير البنى التحتية اللوجستيكية والقدرات التخزينية، يمكن أن يصبح منصة لتصدير الطاقة على المستوى الجهوي.
- اللجوء إلى الشراكة بين القطاع الخاص والعام لتمويل المشاريع في مجال الطاقة، حيث أن تكامل القدرات التقنية والتدبيرية والمالية والقانونية للقطاع العام والخاص من شأنه المساهمة في انجاح الاستراتيجية الطاقية، وذلك بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والمحلي، وكذا جلب المزيد من المستثمرين الوطنيين والدوليين لتنفيذ مشاريع مبتكرة.
- تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة وتحفيزه ليصبح أول مستثمر في البنى التحتية المتعلقة بقطاع الطاقة.
- إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات الطاقية لدعم التوجهات الاستراتيجية الطاقية والبحث العلمي في المجال الطاقي بالإضافة إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وخاصة التي تستثمر في الحلول التكنولوجية والتقنيات

المبتكرة والصديقة للبيئة وتعزيز تنافسيتها. ويمكن لهذا الصندوق أن يعتمد في مداخلاته على ضرائب وإتاوات خاصة بالإضافة إلى التمويل الأجنبي في إطار الشراكات.

- اعتماد مقاربة حكيمة من أجل ضمان اندماج صناعي تدريجي خلال برامج ومشاريع الطاقات المتجدد، والذي سيتمكن من تسريع اعتماد التكنولوجيات الحديثة للطاقة المتجدد، ومن تطوير قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم مشاريع الطاقة النظيفة وضمان الجودة والتنافسية المطلوبة في سوق التصدير، مما سيساهم بشكل كبير في تحسين دينامية سوق الشغل.

- تعزيز البنية التحتية في مجال البحث والتطوير المتعلق بالطاقة الخضراء، من خلال إنشاء مجموعة من المنصات المخصصة لهذا الغرض.

- إنشاء التجمعات الطافية (Clusters) خاصة في مجال الطاقات المتجدد، التي تعتبر بمثابة أرضية تضم مهنيين وشركات عاملة في مجموعة من القطاعات ذات الصلة بالصناعة الطافية. وسوف تمكن هذه التكتلات من تعزيز ودعم تطوير سوق مختلف تطبيقات الطاقات المتجدد.

- توفير آليات الضمان والتمويل الضروري لمواكبة المقاولات خاصة المقاولات الصغيرة الصاعدة (Startup) في مجال الطاقات النظيفة وذلك على غرار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، مما سيساهم في بناء نسيج تكنولوجي مغربي ووضع أرضية للبحث المتميز في مجال الطاقات المتجدد والنجاعة الطافية والقادرة على دعم واستدامة النشاط الصناعي ببلادنا.

- خلق نسيج من الشركات الصغرى والمتوسطة له القدرة على تقديم خدمات ومنتج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة، وشركات أخرى كبرى لها القدرة على خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني. وخلق التوازن بين الشركات الدولية والشركات الوطنية.

- إحداث مراكز جهوية للتكون في مجال الطاقات النظيفة والنجاعة الطافية لدعم سياسة التكون وتوفير بد عاملة مؤهلة وكفؤة، كميزة للرفع من تنافسية البلاد وجاذبيتها، ومن أجل دعم إدماج الشباب وتوفير الفرص لتسهيل ولو艰هم إلى سوق الشغل على المستوى الجهو.

- تعميم اعتماد مواصفات قياسية في كل المجالات المتعلقة بالقطاع الطاقي تتوافق بشكل عام مع المواصفات الدولية والأوروبية. الهدف منها وضع قطاع الطاقة الوطني على خريطة المنافسة الدولية وتوفير آليات لضمان الاستثمار فيه.

- دعم كل المبادرات الجهوية الرامية إلى تعزيز استعمال الطاقات المتجدد والنجاعة الطافية على المستوى الجهو، وذلك في إطار الشراكة بين مجالس الجهات وكل الفاعلين المعنيين.

- تعزيز إجراءات النجاعة الطافية من خلال بلورة رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي يقدر بحوالي 20% في أفق 2030. وتستهدف هذه الاستراتيجية، القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، وخصوصاً قطاعات النقل والبنيات والصناعة بالإضافة إلى كل من قطاعي الفلاحة والإنارة العمومية. وسيتم تنزيل هذه الاستراتيجية بمشاركة مع الجهات كطرف.

III. خلاصة: إعداد نموذج تتوفر فيه مقومات الاستدامة، قادر على خلق الثروة والشغل وعلى توفير العدالة الاجتماعية والمجالية على حد سواء

إن أي تصور تنموي جديد للمملكة لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا من خلال تنمية وتأهيل الرأس المال البشري وكذا استغلال وتنمية كل الفرص الاستثمارية المتاحة على نحو مستدام وبشكل يحسن مستوى عيش المواطنين. وهذا ما ينبغي العمل عليه من خلال بلورة مخططات قطاعية مندمجة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي على الحياة اليومية للمواطنين، بهدف تقليص الفوارق بين مختلف المكونات المجالية والتربوية عبر جملة من المخططات والبرامج التنموية، وكذا العمل على انخراط هذه المكونات في الدينامية التنموية التي تعرفها البلاد بوتيرة متقاربة بحسب الجهات والمناطق، وذلك عبر تطوير نموذج فعال للحكامة التربوية يمكن من معالجة التفاوتات المجالية بشكل ناجع وملموس ويساهم في النهوض بالمناطق النائية.